LSE Middle East Centre

KUWAIT PROGRAMME

الإطار القانوني للحق في الاطلاع على المعلومات والتحول الرقمي في الكويت

دراسة نوعية

عبد الرحمن الهاجري

مركز الشرق الأوسط | تموز / يوليو 2025

عن مركز الشرق الأوسط

يعتمد مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية الطويلة مع المنطقة ويوفر محوراً مركزياً لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز إلى تعزيز التفاهم وتطوير البحوث الدقيقة حول المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم. تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

عن برنامج الكويت

يعد برنامج الكويت منصة رائدة عالمياً للأبحاث والخبرات ذات الصلة بالكويت، كما يعد القناة الرئيسية التي يتم من خلالها تنسيق و تعزيز و ترويج الأبحاث التي تتناول الكويت في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. يتولى إدارة هذا البرنامج البروفيسور المتخصص في شؤون الكويت توبي دودج، ويتخذ البرنامج مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية مقراً له.

يتم تمويل برنامج الكويت من قبل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

LSE Middle East Centre

KUWAIT PROGRAMME

الإطار القانوني للحق في الاطلاع على المعلومات والتحول الرقمي في الكويت: دراسة نوعية

عبد الرحمن الهاجري

مركز الشرق الأوسط

تموز / يوليو 2025

تم نشر هذا التقرير باللغة الإنجليزية في آذار / مارس 2025

نبذة عن المؤلف

عبد الرحمن الهاجري أستاذ مساعد بكلية القانون الكويتية العالمية، وزميل في مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وتتركز أبحاثه على القانون الدستوري والإداري، مع إيلاء اهتمام خاص لمجال حقوق الإنسان، والنظم الانتخابية وحرية التعبير. ينتهج الهاجري في أبحاثه نهجاً متعدد التخصصات يقيم الجسور بين المنظور القانوني ومنظور العلوم السياسية، ويستكشف في أبحاثه النهجَ الدستوري المقارن والأطر المؤسسية والمساءلة القانونية والعمليات الديمقراطية. ويشرف الهاجري على أبحاث الدراسات العليا، ويساهم في الدراسات القانونية من خلال نشر الأبحاث والإرشاد الأكاديمي.

الملخص

تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت النشطين في الكويت حالياً نحو 99% من السكان؛ ومن ثمّ فمن الضروري التحقق من حماية حقوقهم في هذا المجال. وقد أصدرت الكويت القانون رقم 12 لسنة 2020 بغية تنظيم حق المواطن في الاطلاع على المعلومات. ويتمثل الغرض من هذا البحث في تقييم مدى فعالية هذا التشريع، ولفت الانتباه بوجه خاص إلى عوائق تنفيذه والتوصيات بشأن سبل إزالة هذه العوائق. وقد طُلب من 15 خبيراً (خمسة من كل مهنة) المشاركة في مقابلات شبه منظمة؛ ثم أجري تحليل موضوعي شامل لسبر غور إجابات المشاركين، واستخلاص رؤى ثاقبة من هذه البيانات النوعية. وعلى وجه الإجمال، جرى تحديد 74 رمزاً، وثلاثة مواضيع، وعشرة مواضيع فرعية محددة. ومن بين النتائج الرئيسية التي تمخضت عنها هذه الدراسة أن سوء صياغة القانون يقوض تنفيذه؛ إذ يجيز للسلطات الإدارية اتخاذ قرارات تعسفية. ومن بين التحديات الأخرى الماثلة أمام تنفيذ القانون تنفيذاً فعالاً غياب الوعي لدى المواطنين بهذا القانون وبحقوقهم. ويسوق الخبراء ثلاثة اقتراحات بشأن السبل التي يمكن للكويت من خلالها تحسين القانون. وفي الختام، تخلص الدراسة إلى ضرورة إجراء مزيد من الأبحاث للاستفاضة في هذه النتائج والتعمق فيها؛ وثمة حاجة أيضاً لوضع برامج تثقيفية شاملة للمواطنين والموظفين الإداريين.

مقدمة

تشهد العديد من بلدان العالم حالياً توجهاً قوياً نحو التحول الرقمي؛ وتُعزى هذه الظاهرة إلى تيسر ارتياد الشبكة العنكبوتية على نطاق واسع، وتنامي عدد مستخدميها النشطين. فوفقاً لبيانات عام 2024، يبلغ العدد الإجمالي لمستخدمي الإنترنت في الكويت 4,29 مليون، أي نحو 99% من إجمالي السكان.[1] وتدرك الحكومة المحلية أهمية هذا التحول، وتتخذ خطوات ملائمة لإدارته والتحكم فيه؛ وبوجه خاص، وضعت البلاد ‹رؤية الكويت 2035›، واعتمدتها لرصد أهداف طموحة محددة ترمي إلى تحول دولة الكويت إلى دولة رقمية لديها عمليات تنظيمية وإدارية متطورة.[2] بيد أن الأبحاث تشير إلى أن 70% من جميع مبادرات التحول الرقمي تبوء بالفشل في مختلف البلدان، مما يفضي إلى خسائر إجمالية قدرها 900 مليار دولار.[3] وتُظهر هذه النتيجة أنه ينبغي للحكومة الكويتية أن تتناول هذه المهمة بعناية وتبصُّر كي تحقق نتائج إيجابية.

وتشكل محدودية القدرة على الاطلاع على المعلومات عائقاً من شأنه أن يحد بدرجة كبيرة من فعالية جميع مساعي التحول الرقمي؛ والمنطق الكامن وراء هذه المقولة هو أنه مهما بلغ بلد ما من شأن في مجال التحول الرقمي، فلن يكون لذلك قيمة ما لم يُسمح لمواطنيه بالاطلاع على كميات غزيرة من المعلومات العامة. وإدراكاً منها لهذه المشكلة، أصدرت دولة الكويت القانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات؛ وكان الغرض الرئيسي من هذا التشريع هو إلزام الجهات العامة بنشر معلومات معينة على مواقعها الإلكترونية، وتزويد الأفراد بتفاصيل سرية بناء على طلب رسمي منهم.[4] وبما أن هذا القانون قد صدر قبل خمس سنوات، فمن المعقول الآن إجراء دراسة لتحليل فعاليته والآثار العامة المترتبة عليه.

وقيمة هذا البحث ذات شقين اثنين: أولهما أنه يتضمن أدلة مستقاة من ثلاث مجموعات محددة من المستطلعة آراؤهم القادرين على تقديم معلومات أساسية عن هذا الموضوع؛ فإجراء مقابلات مع أعضاء في مجلس الأمة الكويتي، وأكاديميين من المجال القانوني، ومحامين كويتيين يسمح بإجراء تحليل واسع النطاق لوجهات النظر النقدية المتعددة قيد النظر التي أدلى بها أفراد من ذوي الخبرة الواسعة والإسهامات بالغة الأثر. وفضلاً عن ذلك، فبمقدور المستطلعة آراؤهم تسليط الضوء على القضايا التي لا تبرز للعيان إلا من داخل المجال القانوني، وتلك معرفة أساسية لا تتسنى إلا للمطلعين على بواطن الأمور، وتسمح باستجلاء المشكلات أو التغييرات اللازمة على وجه الدقة. أما الشق الثاني فهو أن إجراء تحليل موضوعي لما أجري من المقابلات شبه المنظمة وإخضاع النتائج المنبثقة عن ذلك للتثليث بمضاهاتها مع الأدلة القائمة المستقاة من مصادر أولية وثانوية يسهمان في توليف شامل للمعلومات. ومن شأن هذا النهج أن يميط اللثام عن فجوات محتملة بين النظرية والتطبيق، ويكشف عما يمكن تحسينه.

ويُظهر مثالان إضافيان أثر الدراسة الحالية؛ فهذا البحث يتوافق مع عنصرين محددين من برنامج الكويت في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية؛[5] إذ تتناول الدراسة الموضوع البحثي التالي: ‹دفع عجلة التحول الرقمي في الكويت قدماً›،[6]

---

1 Simon Kemp, 'Digital 2024: Kuwait.' Available at: https://datareportal.com/reports/digital-2024-kuwait (accessed 22 July 2024).

2 Andri Ottesen et al., 'Learning from the Future of Kuwait: Scenarios as a Learning Tool to Build Consensus for Actions Needed to Realize Vision 2035', *Sustainability* 15/9 (2023), p. 7054.

3 Abdullah Alshebab et al., 'Identifying Significant Elements of the Digital Transformation of Organizations in Kuwait', *Indonesian Journal of Electrical Engineering and Computer Science* 26/1 (2022), p. 319.

4 القانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات، المواد 1–17.

5 'Kuwait Programme', LSE Middle East Centre. Available at: https://www.lse.ac.uk/middleeastcentre/research/kuwait-programme (accessed 23 July 2024).

6 المرجع نفسه.

حيث تشجع كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية الباحثين على تقييم الجهود القائمة للتحول الرقمي بهدف تعظيم أثرها الإيجابي وتقليل عيوبها إلى أدنى حد ممكن. أما العنصر الثاني فيتمثل في تشديد برنامج الكويت على أهمية 'تعزيز ممارسة وضع سياسات مرتكزة على الأدلة في الكويت'.[7] وعلى نحو ما ذكرنا فيما تقدم، فإن نهج تحليل المصادر الأولية والثانوية الذي تأخذ به هذه الدراسة يمهد السبيل لتقديم توصيات بشأن السبل التي تمكِّن الحكومة الكويتية من تحسين التحول الرقمي والتشريعات المتعلقة بالاطلاع على المعلومات.

تسترشد هذه الدراسة بالسؤال البحثي التالي: ما هو تقييم أعضاء مجلس الأمة الكويتي، والباحثين الأكاديميين من المجال القانوني، والمحامين الكويتيين لقانون الحق في الاطلاع على المعلومات في الكويت، وما السبيل إلى ضمان تقدم وتيرة التحول الرقمي في الكويت؟ وللإجابة على هذا السؤال، يهدف البحث أولاً لتبيان العراقيل التي تعوق التحول الرقمي في الكويت؛ وثانياً، ينصب التركيز على ماهية الضمانات التي يقدمها القانون، ومدى توافقه مع سائر الحقوق الدستورية. وثالثاً، تسعى هذه الدراسة لتسليط الضوء على اقتراحات المستطلعة آراؤهم بشأن سبل تحسين القانون الذي ينظم الحق في الاطلاع على المعلومات والتحول الرقمي.

استعراض الدراسات السابقة

تتسم دراسة التحول الرقمي وآثاره على إمكانية الاطلاع على المعلومات بالتعقيد والتغير السريع؛ ولكي يتسنى سبر غور ما يكتنف هذه المسألة من تعقيدات كما ينبغي، لا بد من إخضاعها لدراسة دقيقة تستند إلى نهج مزدوج: التحقيق في كل من الأطر التشريعية التي تنظم المعلومات الرقمية والنقاشات الفكرية التي تدور حول تيسر الاطلاع عليها. وبانتهاج هذا المنظور المزدوج قد يتيسر للمرء تأسيس فهم أعمق وأدق تفصيلاً للتعقيدات والإمكانات التي جاءت بها الحقبة الرقمية. ويتمثل الجانب الأول من هذا البحث في تحليل الأطر القانونية الحالية التي تحكم التحول الرقمي وتيسر الاطلاع على المعلومات، ويتضمن ذلك النظر في التشريعات المحلية والدولية ذات الصلة بخصوصية البيانات، وحقوق الملكية الفكرية واللوائح الناظمة للإنترنت، وتيسُّر النفاذ الرقمي.[8] ومن الضرورة بمكان إيلاء الاهتمام لهذه الحدود القانونية باعتبار أنها تؤثر تأثيراً مباشراً على الطريقة التي يتم من خلالها توليد المعلومات وتوزيعها والحصول عليها في العالم الرقمي.

ومن شأن تحليل التشريعات المتعلقة بخصوصية البيانات، مثل اللائحة التنظيمية العامة لحماية البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، أن يتيح فهماً معمقاً لما تبذله الحكومات من مساعٍ بهدف التوفيق بين الحقوق الفردية والتبادل غير المقيد للمعلومات على الإنترنت. وفحص قواعد الملكية الفكرية، مثل التشريعات الخاصة بحقوق التأليف والنشر، قد يسلط الضوء على النقاش الحالي الدائر حول حرية الاطلاع على المعلومات في الحقبة الرقمية. وسوف تفحص هذه الدراسة ما أحرزته التشريعات القائمة من إنجازات وما يكتنفها من أوجه قصور على صعيد تعزيز الاطلاع المنصف والسهل على المعلومات.

وإلى جانب التحليل القانوني، فإن الجانب الثاني يستكشف النقاش الفكري المستفيض حول التغير الرقمي والاطلاع على المعلومات؛ وهذا يستتبع استعراض الدراسات السابقة متعددة التخصصات، بما في ذلك دراسات الاتصال، وعلم المعلومات، وعلم الاجتماع، والقانون. ومن خلال تحليل وجهات النظر المتعددة، قد يعزز المرء فهمه للعواقب المجتمعية والثقافية، والمالية للتغير الرقمي على توافر المعلومات. وسوف يشمل هذا البحث تقييماً معمقاً للتفاوتات الرقمية، وأثر شركات التكنولوجيا في إنشاء بيئات المعلومات، وتبعات التحيز الخوارزمي على تيسر الاطلاع على المعلومات. وإضافة إلى

7 المرجع نفسه.

8 Saad Alenezi, 'Legal Regulation of the Right to Access to Information and Administrative Documents in Kuwaiti and French Laws: A Comparative Study', Kilaw Journal 3/3 (2021), pp. 49–60.

ذلك، فسوف يستكشف البحث التداعيات الأخلاقية المتعلقة بخصوصية البيانات، ورأسمالية المراقبة، وقدرة التكنولوجيا الرقمية على تمكين وتهميش الكثير من الأفراد على السواء. ومن خلال دمج هذه المنظورات الأكاديمية معاً، قد يتمكن الباحثون من تعميق فهمهم للتحديات المعقدة والمنافع المرتبطة بالتحول الرقمي في الاطلاع على المعلومات.

نظرة عامة على التشريعات المتعلقة بالاطلاع على المعلومات

من الضروري تقديم عرض مفصل للقانون رقم 12؛ فقد صدر هذا القانون لتحسين السبل المتاحة للمواطنين الكويتيين للاطلاع على المعلومات على الإنترنت، ومكافحة الفساد في الإدارة الحكومية.[9] ويتألف هذا القانون من سبعة فصول، و17 مادة تتضمن تعريفات للمصطلحات، وتعليقاً على حق الناس في الاطلاع على المعلومات، وإلزام الجهات المعنية بالكشف عن المعلومات، وتوضيح المعلومات التي لا يجوز الكشف عنها.[10] وتشمل المصطلحات التي يعرّفها القانون الجهة/الجهات، والشخص، والمعلومة. وتنص المادة (2) على أنه من حق كل شخص الاطلاع على المعلومات، بما في ذلك القرارات الإدارية التي يمكن أن تؤثر على حياته وتمس حقوقه.[11] وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يضمن مشاركة المواطنين الكويتيين بفعالية في الأنشطة الرقمية للحصول على معلومات على الإنترنت.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن دستور الدولة لا يحمي حق المواطنين الكويتيين في الاطلاع على المعلومات؛ وتكفل المادة 36 من الدستور حق كل مواطن في التعبير عن رأيه.[12] ومن الضروري هنا الرجوع إلى التشريعات الدولية لفهم العلاقة بين الاطلاع على المعلومات وحرية الرأي؛ فوفقاً لما تنص عليه المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن الحق في حرية التعبير يشمل حرية ‹تلقي المعلومات والأفكار ونقلها بدون تدخل من السلطة العامة›.[13] ويكرر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذا التعريف، إذ يوضح أن حق الإنسان في حرية الرأي والتعبير يشمل حريته ‹في التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود›.[14] وعلاوة على ذلك، فقد أمرت المحكمة العليا اليابانية أربع هيئات بث تلفزيوني بتقديم صور تلفزيونية لمظاهرات باعتبارها أدلة؛ ورفضت هيئات البث الامتثال لهذا الأمر بدعوى أنه يقوِّض قدرة الوسائل الإعلامية على إعلام الجمهور بحياد، ما يشكّل انتهاكاً للدستور، ومن ثمّ أصدرت المحكمة العليا قراراً تنظيمياً يقضي بالتوفيق بين الحق في الاطلاع على المعلومات والحق الدستوري في حرية التعبير.[15] وتُظهر الممارسة القانونية الدولية أن الإجراءات القانونية الملائمة تكفل حق الناس في الاطلاع على المعلومات.

ومن المعقول كذلك التعليق على كيفية معالجة هذه القضية في النظامين القانونيين الإنجليزي والفرنسي، وكلاهما يمت بصلة للكويت؛ ذلك أن الكويت كانت خاضعة للحماية البريطانية في منتصف القرن العشرين، وكان لنظام القانون العام الإنجليزي أثر في إرساء أسس الديمقراطية في الكويت.[16] وكانت الكويت خاضعة كذلك لتأثير نظام التشريع الفرنسي من خلال القانون المصري الذي اشتمل على مبادئ القانون الفرنسي، وأدخلها بدوره في النظام القانوني الكويتي.[17] وهذا يستدعي إلقاء نظرة عامة على المنحى الذي ينحوه كلا هذين النظامين الأوروبيين في تناوله لمسألة الحق في الاطلاع على المعلومات.

9 القانون رقم 12 لسنة 2020 بشأن حق الاطلاع على المعلومات، المواد 1–17.

10 المرجع نفسه.

11 المرجع نفسه، المادة 2.

12 الدستور الكويتي، 1962، المادة 36.

13 مجلس أوروبا، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، 1950، المادة 10.

14 الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948، المادة 19.

15 Kaneko v. Japan, 1969.11.26 Keishu 23-11-1490.

16 Abdulrahman Alhajri, 'Separation of Powers in the Kuwaiti Criminal Justice System: A Case Study', *European Journal of Multidisciplinary Studies* 4/2 (2018), p. 68.

17 Myra Williamson, 'The Diffusion of Western Legal Concepts in Kuwait: Reflections on the State, the Legal System, and Legal Education' in Sue Farran, James Gallen and Christa Rautenbach (eds), *The Diffusion of Law: The Movement of Laws and Norms around the World* (Abingdon: Routledge, 2016), p. 32.

ففي النظام القانوني الإنجليزي، صدر قانون حرية الحصول على المعلومات عام 2000 ليلزم السلطات العامة بنشر معلومات محددة، ويمنح المواطنين الحق في طلب المعلومات.[18] ويسوق الجزء الثاني من هذا التشريع حالات محددة لا يجوز فيها الكشف عن المعلومات؛[19] وهذا المنحى يتوافق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة، الذي ينص على أنه لا يجوز إخضاع حقوق الناس للقيود إلا إذا كانت ممارستها تنطوي على الإخلال بالنظام العام أو الأمن القومي.[20] ويمكن القول بفعالية قانون حرية الحصول على المعلومات لأنه يحمي البيانات محجوبة المصدر من الانكشاف، ويمنح المواطنين حقوقاً مهمة في الاطلاع على المعلومات. وتعد المملكة المتحدة من الدول التي نجحت في تحقيق التوازن بين الالتزام بمراعاة حق الناس في الحرية وحماية بياناتهم الحساسة.

وبالمثل، فإن فرنسا لديها اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان المسؤولة عن ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومن بينها حرية الاطلاع على المعلومات.[21] وبناءً على ذلك، فقد شهد العام 1978 إقرار قانون حرية الاطلاع على الوثائق الإدارية الذي يكفل للمواطنين إمكانية الاطلاع على التقارير، والدراسات، وغيرها من الوثائق التي تنشرها الهيئات الحكومية.[22] ومع ذلك، فإن النهج الفرنسي حيال هذه الظاهرة غير كافٍ لأن هذا التشريع لا يوضح الحالات المحددة التي لا يجوز فيها الكشف عن تلك المعلومات، وذلك يعرض سرية المعلومات الخاصة والحساسة للمخاطر؛ ولا بد أن تكون هناك أحكام قانونية إضافية لمواجهة هذه المخاطر.

حق الاطلاع على المعلومات والحقوق الرقمية من منظورات أكاديمية

إن الأبحاث الأكاديمية التي تتناول الحق في الاطلاع على المعلومات منتشرة على نطاق واسع؛ ويعتمد كثير من الباحثين على الفكرة القائلة بأن البيئة الإلكترونية يجب أن تتيح للأفراد من الحقوق والحريات والفرص ما يناظرها في البيئة غير الإلكترونية.[23] وكثيراً ما يُعدُّ حق الإنسان في حرية الوصول إلى الإنترنت حقاً أساسياً شأنه شأن الحق في حرية التعبير.[24] والإعلان العالمي لحقوق الإنسان يكفل هذه الحرية؛ ولكن إعمال هذا الحق له تداعيات إقليمية معينة، والدول العربية تستحق اهتماماً خاصاً؛ إذ تظهر إحدى الدراسات الأكاديمية أن هذا الالتزام الدولي لا ينفذ تنفيذاً كافياً في بعض الدول العربية بسبب ثقافة التكتم السائدة في تلك البيئات.[25] وكثيراً ما يُحرم السكان المحليون من سهولة الانتفاع من التحول إلى البيئة الإلكترونية، وهو الأمر الذي قد يحدّ من قدرات الدول على إحراز النجاح في مساعي التحول الرقمي.

ويبين تحليل المصادر ذات الصلة أن الكويت اعتمدت القانون رقم 12 لمعالجة هذه القضية؛ فقد دخل القانون حيز التنفيذ من أجل الوفاء بالالتزامات الدولية التي ترمي إلى تعزيز النزاهة والشفافية، وحرية تداول المعلومات، والتصدي للفساد الحكومي.[26] وبما أن الحكومة الكويتية تسعى لأن تحظى بتقدير واحترام شركائها الدوليين، فعليها الامتثال للمعايير القائمة مع الإقرار بالتقاليد المحلية. ومن ثمّ تسعى دولة الكويت لتحقيق توازن بين جعل المعلومات في متناول الجميع من ناحية وإرساء إجراءات معينة للحيلولة دون الكشف عن بيانات حساسة والالتزام بالمعايير المحلية من ناحية أخرى.[27] وهذه مهمة بالغة الصعوبة. والغاية من هذا البحث هي إجراء تحليل ملائم لاستجلاء ما إذا كان بمقدور الدولة تحقيق هذا التوازن.

18 المملكة المتحدة، قانون حرية المعلومات، 2000، المادة 1.

19 المرجع نفسه، الفصل 2.

20 الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1967، المادة 19.

21 فرنسا، القانون رقم 2007–292 بشأن اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان، (2007، المعدل سنة 2017)، المادة 1–2.

22 فرنسا، القانون رقم 78-753 بشأن حرية الاطلاع على الوثائق الإدارية (17 تموز/يوليو 1978).

23 Merten Reglitz, 'The Human Right to Free Internet Access', *Journal of Applied Philosophy* 37/2 (2020), p. 314.

24 المرجع نفسه، ص 318.

25 Marwan Alkhalidy and Zalina Abdul Halim, 'Regulatory Approaches of the Right to Information Access in the Arab States', *Law, State and Telecommunications Review* 13/1 (2020), p. 119.

26 Talal Al Adwani, 'Analytical View on the Kuwaiti Right to Access to Information Law No. 12 of 2020', *Kilaw Journal* 9/4 (2021), p. 37.

27 Alenezi, 'Legal Regulation of the Right to Access to Information and Administrative Documents in Kuwaiti and French Laws', p. 49.

منهجية البحث

ترتكز هذه الدراسة على منهجية نوعية للإجابة على السؤال البحثي وتحقيق أهداف البحث. ويسمح هذا النهج بجمع أدلة تتعلق بموضوع البحث من مصادر متعددة، وإنتاج المعارف المستحدثة، والتحليل العميق للمفاهيم ذات الصلة.[28] ويسلط جون كريسويل، وهو من الشخصيات البارزة في مجال منهجية البحث، الضوء على مزايا الطرق النوعية في البحث، موضحاً أن هذه المنهجية تساعد على معالجة مشاكل العالم الواقعي بالاستعانة بالخبراء.[29] ويرى كريسويل أن هذه الطرق البحثية تمكّن من تقديم عرض شامل يبرز 'آراء المشاركين، وتأثير الباحث في مسار الدراسة، والوصف والتفسير المعقد للمشكلة.[30]

ويشمل تصميم البحث مقابلات شبه منظمة، وتستخدم هذه المقابلات عندما يرغب الباحث في الاطلاع على وجهات النظر الفريدة للمستطلعة آراؤهم، وفهمها، بدلاً من الحصول على وصف تعميمي للمشكلة.[31] وثمة ميزة أخرى لهذه الأداة من أدوات جمع الأدلة، ألا وهي أن تركيز البحث يظل منصباً على الموضوع في الوقت الذي يمنح فيه المشاركين الحرية والاستقلالية لتقديم إسهامات إضافية يرونها وثيقة الصلة بالموضوع.[32]

يعتمد هذا البحث على إستراتيجية أخذ العينات الهادفة في اختيار المشاركين؛ ويستند هذا الاختيار إلى فرضية مفادها أن جمع البيانات من أنسب الأفراد وأوثقهم صلة بموضوع الدراسة يزيد من جودتها إلى حد بعيد.[33] وعلاوة على ذلك، فإن الأدلة البحثية توضح أن أهمية المعلومات، وخصوصيتها، وكفاءتها، وعمقها هي المزايا الرئيسية لهذا الأسلوب في أخذ العينات.[34] ومن ثم فقد اختير المشاركون بناء على خبرتهم، ومعرفتهم، ومصداقيتهم؛ وهو الأمر الذي ساعد في تحديد ثلاث مجموعات من المشاركين المحتملين: أعضاء مجلس الأمة، والباحثون الأكاديميون، والمحامون. ويمثل كل مجموعة مهنية خمسة أفراد، وبالتالي كان الحجم النهائي للعينة 15 مشاركاً. وصيغت جميع الإجابات على هيئة محاضر حرفية حتى يتسنى إخضاعها لمزيد من التحليل؛ وحيث أجريت المقابلات باللغة العربية، فقد ترجمت النصوص إلى الإنجليزية لأغراض هذه الدراسة.

وتتناقض الآراء بشأن هذا النهج في الأبحاث الحديثة، حيث يسلّط معارضوه الضوء على مواطن ضعفه، بينما يبرز مؤيدوه مواطن قوته.[35] ولكن مزايا هذا المنهج البحثي تفوق جميع الإشكالات المحتملة إلى حد بعيد، ما يجعله أنسب أداة لإجراء هذه الدراسة. ويرى الباحثون أن التحليل المواضيعي هو نهج مرن لتبيان الأنماط في البيانات النوعية وفحصها ووصفها.[36] ويسهم في إجراء استقصاء معمق للبيانات وفهمها لاستخلاص معارف قيّمة. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا النهج يركز على المعنى، ويمكن استخدامه على نحو فعال مع المقابلات شبه المنظمة.[37]

---

[28] Tim May and Beth Perry, *Social Research: Issues, Methods and Research* (London: Open University Press 2011), p. 132; see also Paivi Eriksson and Anne Kovalainen, *Qualitative Methods in Business Research* (London: Sage 2015), p. 4.

[29] Cheryl Poth and John Creswell, *Qualitative Inquiry and Research Design: Choosing Among Five Approaches* (London: Sage 2007), p.37.

[30] Poth and Creswell, *Qualitative Inquiry*, p.37.

[31] Ibid., 'Research and Scholarly Methods: Semi-Structured Interviews', *Journal of the American College of Clinical Pharmacy* 4/10 (2021), p. 1359.

[32] May supra (n 27), p. 134–5; see also Eriksson and Kovalainen supra (n 27), p. 94.

[33] Geoffrey Kapasa Mweshi and Kwesi Sakyi, 'Application of Sampling Methods for the Research Design' *Archives of Business Review* 8/11 (2020), p. 190.

[34] Mweshi and Sakyi, 'Application of Sampling Methods', p. 191.

[35] Wilson Ozuem et al., 'Thematic Analysis without Paradox: Sensemaking and Context', *Qualitative Market Research: An International Journal* 25/1 (2022), p. 142.

36 المرجع نفسه.

[37] Linda Finlay, 'Thematic Analysis: The Good, the Bad and the Ugly', *European Journal for Qualitative Research in Psychotherapy* 11 (2022), p. 105.

ويتألف هذا الأسلوب المنهجي من ست خطوات محددة: (1) استعراض البيانات مرات عديدة؛ (2) توليد الرموز الأولية؛ (3) تحديد المواضيع الأولية؛ (4) استعراض المواضيع؛ (5) تسمية المواضيع؛ (6) تأليف التقرير النهائي.[38] ونتيجة لهذه العملية الشاملة، جرى تحديد المواضيع والمواضيع الفرعية ثم تحليلها للإجابة على السؤال الذي يتمحور حوله البحث.[39]

النتائج

وافق 15 خبيراً على المشاركة في هذا البحث، وأجابوا على الأسئلة البحثية الأربعة؛ وكان جميع المستطلعة آراؤهم من البالغين، ومعظمهم (10 مشاركين) ذكور. وأجريت المقابلات باستخدام أدوات الاتصال عبر الإنترنت، واستغرقت 40–25 دقيقة. وقُرئت النصوص المترجمة للمقابلات مرتين للتحقق من فهم المضمون بصورة أفضل؛ وتم إجراء الخطوات الست للتحليل المواضيعي المشار إليها فيما تقدم، لتوليد المواضيع والمواضيع الفرعية الموضحة في الجدول (1) أدناه. وفي الأقسام الفرعية التالية، سوف نعلق على الجدول ونعرض رموزاً محددة تبين كيف تناولت المقابلات مواضيع البحث.

الجدول 1: المواضيع والمواضيع الفرعية للمقابلات

الموضوع	الموضوع الفرعي	المستطلعة آراؤهم
مواطن القوة	التحول الرقمي	المحامي 1، المحامي 2، المحامي 3، عضو مجلس الأمة 1، عضو مجلس الأمة 4، الباحث 1، الباحث 4، الباحث 5
	فعالية القانون	المحامي 1–5، عضو مجلس الأمة 1–5، الباحث 1–5
	الطلب الإلكتروني	المحامي 2
مواطن الضعف	سلبيات القانون	المحامي 1، المحامي 5، عضو مجلس الأمة 2، عضو مجلس الأمة 5
	االأبعاد الإجرائية	المحامي 2–4، عضو مجلس الأمة 1–5، الباحث 1–5
	غموض المصطلحات	المحامي 4، المحامي 5، عضو مجلس الأمة 3، الباحث 2–4
	تأخر التنفيذ	المحامي 1، المحامي 3
التوصيات	التشريعات الأجنبية	المحامي 3، الباحث 1، الباحث 4
	الأبعاد الإجرائية	المحامي 1، المحامي 2، المحامي 6، عضو مجلس الأمة 1، الباحث 1، الباحث 2، الباحث 4، الباحث 5
	غموض المصطلحات	المحامي 4، عضو مجلس الأمة 1–5، الباحث 2–4

مواطن القوة

يتألف الموضوع الأول من تقييمات المشاركين الإيجابية للقانون رقم 12 لسنة 2020؛ ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة مواضيع فرعية؛ أولها ما يتسم به القانون من مواطن القوة. فقد أكد الكثير من الخبراء أن هذا التشريع 'قد سهَّل التحول الرقمي في دولة الكويت'، وأسهم في تحقيق المزيد من الشفافية في فضاء الإنترنت، ما يعني أن بمقدور المواطنين الكويتيين الحصول على مزيد من المعلومات والخدمات عبر الإنترنت باستخدام شتى الأدوات الرقمية.

أما الموضوع الفرعي الثاني فهو التداعيات القانونية؛ وقد تناوله معظم المستطلعة آراؤهم وقُسِّم إلى جزأين اثنين؛ فمن ناحية، أوضح المشاركون أن ' الحق في الاطلاع على المعلومات يُعدُّ ركيزة من ركائز حرية التعبير'. وقال الخبراء إن هذين الحقين مكفولان بموجب أحكام الدستور، وإنه من المفيد أن القانون ينظم هذه الأحكام في الوقت الذي يحترم فيه

38 المرجع نفسه.
39 المرجع نفسه.

خصوصية الناس. وشدّد المشاركون على أنه لا يجوز حرمان الأفراد من هذه الحريات، وأن القانون رقم 12 لسنة 2020 جرى تصميمه للنهوض بهذه المسؤولية. ومن ناحية أخرى، كان الباحثون الأكاديميون بشكل أساسي هم من أوضح أن القانون فعال لأنه يرسي إجراء للتظلم من قرارات الحكومة برفض طلبات المواطنين للاطلاع على المعلومات. وقبل صدور القانون، كانت قرارات السلطات برفض طلب الاطلاع على المعلومات المقدَّم من أي شخص نهائية وغير قابلة للطعن فيها ويعالج القانون الحالي هذه المسألة.

أما الموضوع الفرعي الثالث والأخير فهو أن التشريع الجديد لا يستوجب من الأفراد التقدم بطلبات الحصول على معلومات شخصياً؛ إذ يجيز لهم تقديم طلباتهم على الإنترنت، مما يسهِّل هذه العملية، ويجعلها أيسر منالاً. وتشير المواضيع الفرعية الثلاثة بوضوح إلى أن القانون قيد البحث يضفي على السياق الكويتي مزايا أساسية، ولكن هذا لا يعني أن هذا النص القانوني لا تشوبه شائبة.

مواطن الضعف

يتناول الموضوع الثاني عيوب القانون قيد التحليل؛ وقد علّق أربعة من المستطلعة آراؤهم على أحد التحديات التي ينطوي عليها القانون يتمثل في تعزيزه للتكتم؛ وبوجه خاص، ذكر المحامي 5 أن المادة 12 من القانون مثيرة للإشكال لأنها تتضمن توصية من الوزير بجواز رفض طلبات الحصول على المعلومات بدون تبرير. وتجلى مزيد من اتساق الآراء بشأن الموضوع الفرعي الثاني، حيث كاد جميع المشاركين يسلطون الضوء على غياب الوعي بهذا النص القانوني، وسوء تنفيذه من جانب الهيئات الرسمية. وأشار كثير من المستطلعة آراؤهم إلى النهج الاعتباطي الذي تعتمده السلطات الإدارية في قبول الطلبات الفردية، مما أفضى إلى تفاوتات في إمكانية الاطلاع على المعلومات، وعدم القدرة على التنبؤ بمآلات الطلبات المقدمة. وتجلى تحدٍ آخر في 'خلط بعض السلطات الإدارية بين المعلومات التي يحق للأفراد الاطلاع عليها والمعلومات المصنفة على أنها سرية'.

أما الموضوع الفرعي التالي الذي استرعى الاهتمام فيتعلق بالمصطلحات والتعريفات، وهو يشير إلى بعض الإشكالات المتعلقة بصياغة القانون. فقد أعرب جميع المشاركين عن وجود التباس بشأن مصطلح 'المصلحة'؛ وأشار الخبراء إلى أن المادة 12 تتضمن أحكاماً تلزم الجهات الحكومية بالسماح للناس بالاطلاع على المعلومات إذا كانت هذه الأخيرة تستوفي الشروط المتعلقة بالمصلحة. ولكن القانون لا يوضح ما تستتبعه هذه المصلحة على وجه التحديد، وهو الأمر الذي يسمح للهيئات برفض طلبات الحصول على معلومات دون الإفصاح عن المبررات. وأخيراً، لفت اثنان من المستطلعة آراؤهم الانتباه إلى توقيت القانون؛ فقد ذكرا أن هذا التشريع جيد وفعال، ولكن تأخر تنفيذه؛ وساهم هذا التأخير في التأثير سلباً على إمكانية الاطلاع على المعلومات في الكويت، وهو أمر يتطلب اتخاذ إجراء عاجل بشأنه.

التوصيات

طُلب من المستطلعة آراؤهم إبداء ما يرونه من اقتراحات لجعل القانون أكثر فعالية ونجاحاً؛ وتنقسم التوصيات إلى ثلاثة مواضيع فرعية. أولاً، قدّم بعض الخبراء أمثلة من تشريعات أجنبية للدلالة على التعديلات اللازمة، واستُلهمت من اقتراحات ثلاثة خبراء مجموعة الرموز التي نشأ عنها هذا الموضوع الفرعي، وركز الثلاثة على فرنسا. فعلى سبيل المثال، ذكر 'المحامي 3' أن شرط ' المصلحة' يمكن معالجته بصورة فعالة باستحداث بند 'عدم الإضرار' الوارد في القانون الفرنسي؛ ويعني هذا الشرط ضمناً أنه يجب على الحكومات والمسؤولين اتخاذ قرارات تضمن عدم إلحاق أي عواقب سلبية بطالبي الحصول على المعلومات. أما 'الباحث 1' فقال إن فرنسا لديها هيئة مستقلة تشرف على تنفيذ قوانين مماثلة؛ والكويت بحاجة لنظام من هذا القبيل لتحسين إمكانية اطلاع المواطنين على المعلومات. وأيد 'الباحث 4' هذه الفكرة، مضيفاً أن هذه المؤسسة الفرنسية تسمى 'لجنة الاطلاع على الوثائق الإدارية' (CADA)، والكويت بحاجة لجهة رقابية مماثلة.

ويشمل الموضوع الفرعي الثاني إفادات تشير إلى التعديلات المقترحة على الإجراءات؛ ففي سبيل إنشاء هيئة إشرافية مستقلة، أشار الخبراء إلى ضرورة تضافر جهود 'منظمات المجتمع المدني وجمعية المحامين' من أجل توعية المواطنين بالقانون وبحقوقهم. ومن شأن هذه الخطوة أن تضمن توعية المزيد من الناس بهذه القضايا، مما يسهم في إحداث تحسن جوهري في مساعي التحول الرقمي. وشدّد مشاركون آخرون على أن إجراءات الاطلاع على المعلومات لا يجوز أن تشمل أي شركات كطرف ثالث، مثل شركات الاتصالات؛ فلا ينبغي لهذه الشركات الاطلاع على طلبات الناس حمايةً للخصوصية والسرية. وأخيراً، يجب أن ينخرط موظفو الهيئات الحكومية في دورات تدريبية خاصة بهدف الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للعملاء.

وتشكّل الاقتراحات المتعلقة بالمصطلحات الموضوع الفرعي الثالث الذي يندرج ضمن توصيات تحسين القانون؛ فقد دعا الخبراء إلى إجراء تعديلات على الفقرة 4 من المادة 1، والفقرة 2 من المادة 12. ففي الموضع الأول، يجب إيراد تعريف أكثر تحديداً لمفهوم ' المصلحة' من أجل وضع ضوابط على قدرة المسؤولين على رفض طلبات المواطنين دون إبداء أسباب وجيهة. أما في حالة المادة 12، فمن الضروري تقييد سلطة الوزير المعني، والتكتم المشار إليه في نص الفقرة.

المناقشة والتحليل

أفضى التحليل المواضيعي إلى توليد 74 رمزاً في المجمل، قُسِّمت إلى ثلاثة مواضيع وعشرة مواضيع فرعية. وقد أوضح القسم السابق آراء الخبراء المشاركين بشأن القانون رقم 12 لسنة 2020 المتعلق بحق الاطلاع على المعلومات والتحول الرقمي في الكويت؛ ولكن لا ينبغي النظر في إجابات المشاركين بمعزل عن معطيات أخرى غيرها؛ فهي أعمق دلالة وأكثر إفادة عند تحليلها في إطار الأدلة المتاحة؛ وهذه خطوة مهمة في نهج تثليث البيانات، أي الجمع والمضاهاة بين إجابات المشاركين والبيانات المستقاة من المصادر الأولية والثانوية التي سبق وصفها في قسم استعراض الدراسات السابقة. وتهدف هذه العملية إلى إبراز إسهام هذه الدراسة من خلال تحليل تعليقات المشاركين جنباً إلى جنب مع ما تم استعراضه من الدراسات السابقة.

النتائج المدعومة

أظهر الاستعراض العام للمصادر الأولية أن الحق في الاطلاع على المعلومات وحرية التعبير هما من الحريات الجوهرية التي يجب حمايتها في كل بلد من البلدان؛ ويرد مصداق هذه العبارة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة. وقد ركز جميع المستطلعة آراؤهم على هذه القضية، وأقروا بأهمية القانون في تمكين المواطنين الكويتيين من التمتع بهذه الحقوق الأساسية. ويقول بعض الباحثين إن من حق الناس في العصر الحديث حرية الوصول إلى الإنترنت واستخدامه؛[40] وتدل هذه المقولة على أن البيئة الإلكترونية يجب أن تتيح للمستخدمين الحريات نفسها التي يتمتعون بها في غيرها. وكان من المفيد كذلك أن المشارك ‹المحامي 1› علّق على مثال اليابان لأن قرار محكمتها العليا أكد على كلا الحقين، وشرح المشارك التأثيرات الإيجابية للقانون شرحاً واضحاً.

أما الموضوعان الفرعيان الآخران في فئة مواطن القوة فهما يتوافقان تماماً مع الدراسات المتاحة؛ فأولاً، سلّط الكثير من المستطلعة آراؤهم الضوء على تزايد التحول الرقمي باعتباره من الفوائد المهمة للقانون رقم 12 لسنة 2020؛ إذ يكفل للمواطنين الكويتيين إمكانية الحصول على مزيد من المعلومات والخدمات باستخدام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، وهذه الحقيقة مفيدة للمجتمع لأنها تمكّن الأفراد من الحصول على المعلومات والخدمات العامة بصورة أسرع وأيسر.[41]

[40] Reglitz supra (n 22), p. 318.
[41] Al Adwani, 'Analytical View', p. 37.

وثانياً، لا ينبغي للمرء أن يتجاهل أن تحسُّن الفرص الرقمية يؤدي حتماً إلى تقليل الحواجز المادية. وقد ركز واحد فقط من المشاركين على هذا الجانب، ما يظهر أن بمقدور الناس أن يشهدوا فوائد القانون تتجلى في حياتهم اليومية.

وهناك صلة واضحة بين إحدى نقاط الضعف المحددة والدراسات الأكاديمية المتاحة؛ فقد انتقد الكثير من المستطلعة آراؤهم القانون، وخصوصاً المادة 12، لأنه يعزز التكتم. وقال المشاركون إن الفقرة 2 من هذه المادة تشمل بعض التوصيات بشأن طلبات الحصول على المعلومات الواجب رفضها. وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح من خلال تحليل الخصائص التاريخية والثقافية للبلد المختار؛ فقد أشار بعض الباحثين إلى أن الدول العربية عادةً ما تواجه صعوبات في استخدام الحق في الاطلاع على المعلومات لأن ثقافتها تقدّر الخصوصية والتكتم.[42] ومن ثمّ تواجه الحكومات المحلية تحدياً يتمثل في إيجاد توازن بين احترام الأعراف والتقاليد الثقافية والوفاء بالمعايير الدولية فيما يتعلق بالاطلاع على المعلومات والتحول الرقمي.

وقد أظهر البحث الحالي أن الكويت تواجه تحديات خاصة في هذا الصدد؛ فمن ناحية، أصدرت الدولة القانون رقم 12 لسنة 2020 الذي يمكن اعتباره بمثابة خطوة نحو تعزيز الحقوق والحريات بصورة أفضل. ومن ناحية أخرى، فإن وجود بند يعزز التكتم يوحي ضمناً بأن هذا النص التشريعي لا يحد من مخالفة القانون؛ ومن ثمّ فإن عدم التوفيق بين هذين الاعتبارين جعل القانون محل انتقادات.

وأخيراً، ساق بعض المستطلعة آراؤهم أمثلة من القانون الفرنسي لإيضاح سبل تحسين القانون الكويتي الحالي؛ وبوجه خاص، يقضي القانون رقم 292-2007 بإنشاء اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان، ويورد وصفاً لها، وهي اللجنة المسؤولة عن مراعاة وتنفيذ الحريات الأساسية.[43] وبالتوازي مع ذلك، علَّق المشارك الباحث4 على فعالية لجنة الاطلاع على الوثائق الإدارية (CADA) في فرنسا، وهي بمثابة هيئة مستقلة تشرف على تنفيذ القانون في البلاد. وتشير هذه النتيجة إلى أن الكويت بحاجة لهيئة مستقلة تضمن تنفيذ القانون على الوجه الصحيح.

الاستنتاجات الجديدة

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد أسهم هذا البحث في إنتاج معارف جديدة وفريدة تسد فجوة في الدراسات الأكاديمية المتاحة؛ إذ تناولت المصادر الأولية والثانوية جميع مواطن القوة التي تم تحديدها، ولكن لم تتم معالجة مواطن الضعف بالقدر الكافي، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة؛ فقد حلّلت معلومات مستقاة من مشاركين مطلعين على بواطن الأمور وأكثر دراية بفعالية القانون في السياق الكويتي.

وأفاد اثنان من المستطلعة آراؤهم على وجه التحديد أن القانون تأخر في الصدور والتنفيذ؛ وقد سبقت الإشارة إلى أن الهيئات الدولية وفرنسا أصدرت قوانين مماثلة بين منتصف وأواخر القرن العشرين؛ وهذا يشير إلى أن العالم المتقدم قد أدرك منذ أمد طويل أهمية الحق في حرية التعبير والحق في الاطلاع على المعلومات. ولم تصدر الكويت القانون الجديد إلا في الآونة الأخيرة، ولم تفِ بعد بالمعايير الدولية ومتطلبات السكان المحليين.

وأظهر البحث كذلك أن القانون قد شابته بعض الإشكالات المتعلقة بالمصطلحات؛ فقد أشار الكثير من المستطلعة آراؤهم إلى أن المادة 12 تتسم ببعض أوجه القصور فيما يتعلق بمصطلح 'المصلحة'، وتعريفه المبهم في القانون. ومناقشة أسباب هذا القصور تتجاوز نطاق هذه الدراسة التي لم تسلّط الضوء على هذه الحقيقة إلا في إطار آراء الخبراء المشاركين. وفي حال تُركت هذه المسألة بلا معالجة، فمن السهل أن ترفض الجهات الإدارية طلبات الحصول على المعلومات إن كانت تعتقد أن مقدم طلب الحصول على المعلومات ليست لديه المصلحة المطلوبة في الحصول عليها. ومن ثمّ فإن الحالة

[42] Marwan and Zalina, 'Regulatory Approaches', p. 119.

[43] فرنسا، القانون رقم 2007-292 بشأن اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان (2007؛ المعدل سنة 2017)، ص 1-2.

الراهنة تفتقر إلى الشفافية والإنصاف حيال مقدمي الطلبات؛ وبالتالي فليس جميع المواطنين الكويتيين يتيسر لهم الاطلاع على المعلومات على قدم المساواة. وقد أوضح المستطلعة آراؤهم أن الحق في الاطلاع على المعلومات وحرية التعبير لا يحظيان بالحماية الكاملة في الكويت.

ومن النتائج الفريدة الأخرى لهذه الدراسة ما خلصت إليه من أن القانون أقل فعالية بسبب سوء تنفيذه من جانب الجهات الإدارية؛ كذلك، فإن المواطنين ليسوا جميعاً على دراية كافية بهذا النص التشريعي وبحقوقهم. وهذه النتيجة تسلّط الضوء على مشكلتين مهمتين قائمتين في المجتمع الكويتي؛ أولهما هي انخفاض مستوى الخبرة لدى السلطات الإدارية، والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن الطلبات المقدمة للاطلاع على معلومات لا تُعالج بصورة متسقة ومنهجية؛ و أدى ذلك أن الطلبات المتماثلة أو حتى المتطابقة قد تصدر بشأنها قرارات متناقضة. أما المشكلة الثانية فهي ما أشار إليه المستطلعة آراؤهم من أن مستوى الوعي التشريعي منخفض في الكويت؛ ومن ثمّ فإن الكثير من الناس لا يعلمون بوجود القانون رقم 12 لسنة 2020، وما يتيحه من فرص. ويسلّط هذا البحث الضوء على أهمية البرامج التثقيفية في الكويت بما يكفل تعزيز وعي المزيد من المواطنين بحقوقهم وحرياتهم، وتمتعهم بها.

أما الجزء الأخير من الاستنتاجات الفريدة فهو يتعلق بالتوصيات التي قدمها المستطلعة آراؤهم بغية تحسين فعالية القانون قيد البحث؛ فقد أشار الخبراء المشاركون إلى أن تطبيق هذا القانون هو عملية تنطوي على تحديات، وتتطلب مشاركة مختلف الأطراف ذات المصلحة. وأشير إلى جمعية المحامين ومنظمات المجتمع المدني باعتبارهما من الجهات الملائمة التي يمكنها أن تساعد في معالجة أوجه القصور، وتوعية الجمهور. ولكن بعض المستطلعة آراؤهم حذروا من أن يؤدي إشراك مؤسسات إضافية في التطبيق إلى إعاقة ضمانات حماية الخصوصية؛ فمن الضرورة بمكان ضمان أن شركات الاتصالات لا يمكنها الاطلاع على البيانات الخاصة بمقدمي طلبات الحصول على معلومات، في حال استخدام هذه الشركات كقنوات لتقديم الطلبات. وهذه الخطوة ضرورية لضمان سرية الأشخاص وحماية بياناتهم الشخصية.

ومن جهة أخرى، فقد أبرز البحث جانباً أساسياً لم تتطرق له الدراسات المنشورة؛ فالصياغة الحالية للقانون تثير إشكالية مهمة لأنها تنطوي على مسألتين تعوقان قدرة عدد كبير من الناس على التمتع بحقهم في الاطلاع على المعلومات؛ ذلك أن الفقرة 4 من المادة 1، والفقرة 2 من المادة 12 قد صيغتا على نحو يجيز رفض الطلبات المقدمة دون إبداء أسباب وجيهة. وفي ظل غياب التعريفات الوافية والصياغة المحكمة لأحكام القانون، لا يمكن للكويت أن تكفل لمواطنيها التمتع الكامل بحقوقهم الدستورية. ولذا، فقد قدم الخبراء توصيات محددة لمعالجة القضايا القائمة، وجعل القانون أكثر شمولاً.

الخلاصة

العقبات أمام التحول الرقمي

لقد قدمت هذه الدراسة إجابة وافية على السؤال البحثي المذكور، وأنتجت بيانات كافية لتحقيق أهدافها. وتمثل الهدف الأول في الوقوف على العوائق التي تعترض سبيل التحول الرقمي في الكويت؛ وقدم المستطلعة آراؤهم الذين أجريت معهم مقابلات المعلومات اللازمة لاستجلاء أبعاد هذه القضية. وأوضح المشاركون أن من بين أهم الإشكالات التي تكتنف القانون ضعف تعريفات المصطلحات، وعدم وعي المواطنين بالقانون، وبحقوقهم وحرياتهم، والطابع الاعتباطي للقرارات التقديرية الإدارية، والتقاليد القائمة المتعلقة بالتكتم.

الضمانات القانونية والصلة بحقوق أخرى

سلّط الخبراء الضوء على الفائدة الرئيسية للقانون في تمكين المواطنين من سبل الاطلاع على المعلومات، إعمالاً لحق من حقوقهم الأساسية؛ وحاول الكثير من المستطلعة آراؤهم التوفيق بين هذا الحق والحق في الخصوصية، وأوضحوا أنهما حقان أساسيان مكفولان بأحكام الدستور. ولكن المشاركين لم يركزوا بالقدر الكافي على أن الحق في الاطلاع على المعلومات يمكن التوفيق بينه وبين حرية التعبير؛ وهذا الجانب جدير بأن يحظى بمزيد من الاهتمام في الأوساط الأكاديمية والمهنية المعنية بالقوانين والتشريعات في الكويت.

الافتراضات بشأن التحسين

تمثل الهدف الثالث من الدراسة في تقديم توصيات بشأن إجراء تحسينات فعالة في القانون وتطبيقه، وقد حققه هذا البحث بالكامل. فقد قدم المستطلعة آراؤهم اقتراحاتهم بشأن سبل تجويد هذا القانون؛ أولاً، الكويت بحاجة لهيئة مستقلة تتولى رصد تنفيذ القانون والإشراف عليه. وثانياً، ينبغي تعديل مصطلحات القانون وصياغته بما يضمن كف السلطات الإدارية على رفض الطلبات المقدمة للحصول على معلومات على نحو اعتباطي. وثالثاً، من الضروري رفع مستوى وعي المواطنين بحقوقهم.

التوصيات

المزيد من الأبحاث

نقدم في هذا القسم التوصيات النهائية لهذا البحث بناءً على استعراض الدراسات السابقة والتحليل المواضيعي. لقد اعتمدت الدراسة الحالية على منهجية نوعية، وأفرزت معارف جديدة عن حالة الحق في الاطلاع على المعلومات في الكويت. ويتعين إجراء مزيد من الدراسات للقياس والتقدير الكمي للعقبات التي تم استجلاؤها، وتقييم آثارها؛ والطرق الكمية هي أنسب الطرق لإجراء دراسة من هذا القبيل.

تعزيز التوعية والتثقيف

أوصى المستطلعة آراؤهم في الدراسة بمشاركة شتى الأطراف ذات المصلحة في الكويت في البرامج التثقيفية بغية تعزيز معرفتهم بالقانون رقم 12 لسنة 2020، وإلمامهم بحقوقهم ومسؤولياتهم؛ فأولاً، يجب أن يكون لدى السلطات الإدارية وموظفيها فهم كامل لأحكام القانون، ودراية بسبل تنفيذه في الواقع الفعلي؛ وهذه خطوة ضرورية لاستبعاد الحالات التي تخل بالشفافية والإنصاف في إتاحة الاطلاع على المعلومات. وثانياً، يحتاج المواطنون العاديون إلى توعية قانونية أفضل لأن القوانين تمس حياتهم بصورة مباشرة. وبما أن المواطنين ليسوا على دراية بالقانون الحالي، ولا بأي تعديلات له، فهم لا يعرفون حقوقهم وحرياتهم، وهذا الوضع لا يسمح للمواطنين بالدفاع عن أنفسهم حينما يتبين لهم أنهم حرموا من حرياتهم. ومن ثمّ فلا بد من وضع برامج تثقيفية فعالة لمعالجة القضايا المحددة وتدبيرها.

منشورات برنامج الكويت المتوفرة باللغة العربية

سام ميجياس، رانية النقيب، عبد الله الخنيني، رنا خزبك، «هويات المواطنة الشبابية في الكويت»، نيسان/ أبريل 2024.

أندري أوتسين، سمية البنا، باسل الزغول، صادق ضمرة، «كويت أكثر صداقة للبيئة: كيف من الممكن للسيارات الكهربائية أن تخفض من انبعاث غاز ثنائي الكربون»، نيسان / أبريل 2024.

زينب المعراج، «إمكانية الوصول الرقمي عبر مشهد تطوير البرمجيات في الكويت»، أيار / مايو 2024.

غانغا شريدهار، دافيد كونتو، باتريشيا فريتاج، أسيل طقشة، سوزانا موراتو، «خضرنة النظم عبر خضرنة الدين: القيم البيئية الإسلامية وسياسات الربط بين المياه والطاقة والطبيعة في الكويت»، حزيران / يونيو 2024.

فيكتور روزر، سارة مهريار، محمد السهلي، «فخ الحد من مخاطر تغير المناخ: إعادة الهيكلة الاقتصادية المكانية منخفضة الكربون ومخاطر الكوارث في الكويت»، حزيران/ يونيو 2024.

فهد السميط، كريستينا نافارو، «الفجوة الرقمية المستمرة في الكويت:الخصائص الاجتماعية والديموغرافية المتعلقة بفرص الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ومهاراتها ونتائجها»، يوليو / تموز 2024.

نازانين شاهروكني، سبيروس سوفوس، «بيئات الانتماء والإقصاء في المناطق الحضرية في الكويت: نحو نهج تصميم حضري تشاركي»، تموز/ يوليو 2024.

مارتن باور، محمد السرطاوي، غوردون ساموت، «رؤى العالم والمواقف تجاه العلم في الكويت: فرضية المشاركة»، تموز/ يوليو 2024.

بيبي العجمي، «جاهزية الكويت للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة»، كانون الثاني/ يناير 2024.

دو يونغ أوه، هيون بانغ شين، «تحديد أزمة الإسكان في الكويت وارتباطها بالدولة والأرض والمجتمع»، آذار / مارس 2023.

عبد الله الابراهيم، «الأمراض غير السارية ومخاطر دخول المستشفيات للعلاج في الكويت: نهج يمكن تعميمه باستخدام المسح الصحي العالمي القائم على السكان»، كانون الثاني / يناير 2023.

أثناسيا ستيليانو كاليتزي، أحمد العوضي، سليمان القدسي، تريفور ويليام تشامبرلين، «تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في الكويت: أد لةّ من السلاسل الزمنية وتحليلات المسح الميداني»، كانون الثاني / يناير 2023.

دين شريف شارب، أبرار الشمري، كنوال حميد، «حالة الطوارئ الهادئة: تجارب تغير المناخ ومفهومه في الكويت، تشرين الأول / أكتوبر 2022.

محمد عديل، ريم الفهد، «نحو نظام نقل عادل ومنصف في الكويت: فهم السياق الاجتماعي والثقافي لاستخدام وسائل النقل»، تشرين الأول / أكتوبر 2022.

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE) or the Middle East Centre. This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

مسؤولة التحرير
نسرين الرفاعي

تصميم
أميرة دجوريتش

صورة الغلاف
رجل يضيء مصباحاً موجهاً نحو السماء المرصعة بالنجوم في محافظة الجهراء بالكويت، تشرين الأول/أكتوبر 2022.

© Xinhua / Alamy Stock Photo

مركز الشرق الأوسط
كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية
المملكة المتحدة

LSEMiddleEast@
lsemiddleeastcentre@
lse.middleeast
lse.ac.uk/mec